



# التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة

دليل موجز لشركاء سياسة دول  
الجوار الأوروبي وروسيا

طبيعة



EUROPEAN  
COMMISSION



بيئة

# التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة

دليل موجز لشركاء سياسة دول  
الجوار الأوروبي وروسيا

تشرين أول/أكتوبر 2007

ساندرا ناومان (المعهد البيئي)

وبمساهمة من ناتاليا أندروسيفيتش (مركز الموارد والتحليل "المجتمع والبيئة")  
و زاك تاغر (أصدقاء الأرض فرع الشرق الأوسط)  
الشكر لبافيل زامفير (Eco-Lex)، زورينا كوزاك  
(مركز الموارد والتحليل "المجتمع والبيئة") و إلينا لايسفكا لتوفير المعلومات عن الخلفية

تم إعداد وتأليف هذا الدليل من Ecologic  
معهد علوم البيئة لسياسة البيئة العالمية والأوروبية  
شارع فالزبيرغر 43-44  
D-10717 برلين  
هاتف : +4930868800  
فاكس : +493086880100  
www.ecologic.eu, raggamby@ecologic.de

الجمعيات الأوروبية © 2008  
النسخ مسموح مع التنويه عن المصدر.

تنويه قانوني: محتوى هذا الإصدار لا يعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

ISBN 978-92-79-08297-9  
Catalogue KH-30-08-211-AR-C



# المحتويات

5	1	مقدمة
7	2	بايجاز
8	3	الفوائد المتوقعة من التقارب
9	4	نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة
12	4.1	توجيه المستوطنات 92/43/ المجموعة الأوروبية
15	4.2	توجيه الطيور البرية رقم EEC/79/409
16	4.3	الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة
18	4.4	إضافات ذات صلة على سياسة حماية الطبيعة للاتحاد الأوروبي
20	5	الحالة الراهنة فيما يخص قطاع سياسة حماية الطبيعة
20	5.1	شركاء الاتحاد الأوروبي الشرقيين في سياسة حماية الطبيعة وروسيا
20	5.1.1	مخاوف وتحديات خاصة
20	5.1.2	البنية المؤسسية
21	5.2	البلدان المتوسطة الشريكة للاتحاد الأوروبي في سياسة حماية الطبيعة
21	5.2.1	مخاوف وتحديات خاصة
21	5.2.2	البنية المؤسسية
22	6	استنتاجات خاصة بالبلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة
23	6.1	أهم التحديات والمهام ذات الأولوية
25	6.2	التكاليف التقديرية لتنفيذ توجيهات وخبرات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة في الدول الأعضاء الجديدة
28	7	معلومات إضافية



# 1 مقدمة

نشأت سياسة الجوار الأوروبية<sup>1</sup> في 2003/2004 وهي الآن قائمة كوسيلة رئيسية للتعاون مع البلدان المجاورة، فهي استجابة جماعية من الاتحاد الأوروبي لطموحات جيرانه في الشرق والجنوب للتطوير المشترك للازدهار والاستقرار والأمن في منطقتنا.

لقد أسهم التوسع التاريخي للاتحاد الأوروبي في العامين 2004 و 2007 في خلق منطقة كبيرة من الديمقراطية والازدهار في أوروبا. ومؤدية إلى إزدياد الفجوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الاتحاد وجيرانه إلى الشرق - روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومولداвия، و جنوب القوقاز والى الجنوب، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويريد الاتحاد الأوروبي منع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه.

تمثل سياسة الجوار الأوروبية منهج جديد في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه، وقد شملت "شراكة الإصلاح" هذه من الاتحاد الأوروبي إلى 16 بلداً شريكاً إلى الجنوب والشرق من الإتحاد الأوروبي التي تذهب إلى ما هو أبعد من التعاون الكلاسيكي حيث إنها تتكون من حوار سياسي مكثف وعلاقات اقتصادية أعمق مبنية على القيم المشتركة والمصلحة العامة في حل المشاكل المشتركة. وسياسة الجوار الأوروبي لا تتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي.

سيكون الإطار القانوني والمؤسسي الضروري للتعاون المكثف مع شركاء سياسة الجوار الأوروبي اتفاقيات شراكة وتعاون أو اتفاقيات ارتباط، ولكن الأدوات لتقديم نتائج قوية متفق عليها بشكل مشترك وخطط عمل<sup>2</sup> لسياسية جوار أوروبية مصممة لغرض معين بأولويات قصيرة ومتوسطة الأمد (3-5) سنوات. وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا: الحوار السياسي وإصلاحات الاقتصاد الكلي والتجارة والتعاون في العدالة والحرية والأمن وسياسات القطاعات المختلفة (النقل والطاقة والبيئة وتغير المناخ والبحث وجمعية علوم والسياسة الاجتماعية والعمل) وكذلك البعد الإنساني العميق- اتصالات بين الأشخاص والتعليم والصحة والمجتمع المدني. كما توفر خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي وسائل الدعم الفني والمالي في جهود إصلاح الشريك والتحديث.

ستدعم وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية في الفترة 2007-2013، كوثيقة مالية تُحركها السياسة، لتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك، في حالة الاتحاد الروسي الذي لا تغطيه سياسة الجوار الأوروبي<sup>3</sup>، فإنها ستدعم خرائط الطريق للمساحات المشتركة الأربعة. وفي هذا السياق فإنها تذهب إلى ابعث من تطوير التنمية المستدامة ومحاربة الفقر لتضم مثلاً، دعماً كبيراً للإجراءات التي تؤدي إلى المشاركة التقدمية في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي. ويتم دعم التقارب القانوني التنظيمي وبناء المؤسسات من خلال آليات مثل تبادل الخبرة وترتيبات التوأمة طويلة الأمد مع الدول الأعضاء أو المشاركة في برامج وهيئات المجتمع. وقد حلت وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة وغيرها من الوثائق الجغرافية والفكرية.

وقام الاتحاد الأوروبي بتجهيز موقع على شبكة الإنترنت يفسر سياسة الجوار الأوروبي وعملياتها ويحتوي الموقع على وثائق سياسية الجوار الأوروبي الرئيسية مثل بحوث الإستراتيجية وخطط العمل وتقارير سير العمل وهو:

[http://ec.europa.eu/world/enp/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/world/enp/index_en.htm)

يتوقع أن تستفيد البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي كثيراً من التنفيذ الكامل لخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، بما في ذلك من التقارب المعزز مع منهجيات الاتحاد الأوروبي. للمزايا الناتجة من حماية البيئة المعززة بما في ذلك التقارب، يرجى مراجعة الفصل 3

ENP 1

2 وبإستثناء كل من الجزائر وروسيا البيضاء وليبيا وسوريا فإن خطط عمل قد تمت الموافقة عليها مع جميع الدول المذكورة..

3 الاتحاد الأوروبي وروسيا مرتبطين بشراكة إستراتيجية.

ولمساعدة البلدان الشريكة على تحقيق هذه المزايا قرر الاتحاد الأوروبي تقديم معلومات حول سياسة البيئة وتشريعات في نواحي السياسة الرئيسية. ولهذه الغاية، أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي ستة أدلة قصيرة حول المواضيع التالية:

- جودة المياه، مع التركيز على توجيه إطار عمل المياه والتطورات ذات العلاقة، مثل توجيه الفيضان أو توجيه المياه الجوفية.
- إدارة النفايات، مع التركيز على توجيه إطار عمل النفايات؛
- جودة الهواء، مع التركيز على إطار العمل والتوجيهات المماثلة؛
- تقييم التأثير البيئي، ويشمل تقييم بيئي استراتيجي والوصول إلى معلومات المشاركة في اتخاذ القرارات وكتابة التقارير؛
- حماية الطبيعة، مع التركيز على توجيهات مواطن الحياة البرية والطيور (مثل التعاون عبر الحدود) وشبكة الطبيعة 2000 (مثل طرق وضع الإجراءات أو المراقبة)؛
- التلوث الصناعي، بما في ذلك توجيهات منع ومراقبة التلوث المتكاملة.

وحيثما كان ذلك ذات صلة تخاطب التوجيهات الاستراتيجية الفكرية السبعة بموجب برنامج العمل البيئي السادس<sup>4</sup> وتشكل الاستراتيجيات الفكرية إطار العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي في كل من الأولويات المعنية وتغطي الميادين التالية: التربة والبيئة البحرية (في ناحية أولوية التنوع الحيوي) والهواء والمضادات الحشرية والبيئة الحضرية (في ناحية أولوية البيئة والصحة وجودة الحياة والموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفايات) (في ناحية أولوية الموارد الطبيعية والنفايات).<sup>5</sup>

أصبحت مسائل تغير المناخ، بشكل متزايد، عنصراً هاماً من التعاون البيئي للاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة التي ستبحثها الوفود الثنائية بشكل متزايد. وستصدر وثائق حول الموضوع المشترك الهام هذا بشكل منفصل عن هذه السلسلة من الأدلة.

إن الغاية من دليل السياسة هذا حول حماية الطبيعة هو تقديم معلومات حول سياسة وتشريع الاتحاد الأوروبي يوصف خلفية السياسة وتفسير كيفية تحقيق تقدم العمل من خلال أولويات وتسلسل النشاطات يبين الدليل كيف يمكن للتقارب التدريجي أو الجزئي مع السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي والتشريع مساعدة البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا في التعامل مع الاهتمامات البيئية.

يضع دليل سياسة المبادئ الأساسية ومفاهيم الأجزاء ذات الصلة من التشريع ويحدد الخطوط العامة لوثائق السياسة الرئيسية المستعملة في الاتحاد الأوروبي. وهذا يتضمن تلخيص الأحكام الرئيسية للتشريع كما يتناول الدليل أوضاع السياسة العامة الحالية لبلدان شركاء سياسة الجوار الأوروبية في شرق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وينظر إلى التحديات المحتملة للتقارب، وأخيراً فإنه يحدد الخطوات المفيدة المطلوب اتخاذها لتطوير التقارب. وحيث أن الوضع في البلدان الشريكة يختلف إلى حد كبير، يتخذ الدليل نهجاً عاماً مع عدم الإشارة لبلدان محددة كما أن صلة التقارب الكلي أو الجزئي سينظر إليها أيضاً في ضوء هذا الأمر.

4 للإطلاع على برنامج العمل البيئي (EAP) السادس، يرجى زيارة الموقع: <http://ec.europa.eu/environment/newprg/index.htm>

5 للإطلاع على الاستراتيجيات الفكرية السبعة يرجى زيارة الموقع: [http://ec.europa.eu/environment/newprg/strategies\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/newprg/strategies_en.htm)

## 2 بإيجاز

### المشاكل التي تهدف هذه السياسة إلى معالجتها:

- فقدان التنوع البيولوجي: يتركز الاهتمام الرئيسي على فقدان التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية على مستويات الجينات والأنواع، وتعالج هذه السياسة التشرذم الحالي للتجمعات الحيوانية والنباتية المرتبطة مباشرة بتوفير خدمات النظم الايكولوجية<sup>6</sup>. إن هذه الخدمات، مثل إمدادات المياه، والتخفيف من المغذيات أو المواد السامة في إمدادات المياه، وتوفر سلالات النباتات المحلية والزراعية أو أنواع الحيوانات تعتبر ضرورية لضمان استمرار استخدام الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة البشرية.
- قدرة النظم الايكولوجية على توفير خدمات النظام الايكولوجي: معظم وظائف النظم الايكولوجية مرتبطة بالتنوع البيولوجي، ولذلك فإن المحافظة على مستوى معين من التنوع البيولوجي أمر أساسي لقدرة النظام الايكولوجي على تقديم الخدمات التي تحتاجها الحياة الإنسانية. لذلك، فمن أجل سلامة النظم الايكولوجية واعتماد الناس عليها، من الأهمية بمكان الحفاظ على التنوع البيولوجي.

### كيف تعالج السياسة هذه المشاكل:

- تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة إلى وقف تدهور التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 من خلال:
- استعادة المستوطنات الحيوانية والنباتية والنظم الايكولوجية الطبيعية،
  - إنشاء شبكة من المواقع المحمية (الطبيعة 2000)، و
  - تطبيق إدارة مناسبة داخل هذه المناطق المحمية.

### وتشمل الفوائد المتوقعة ما يلي:

- الحفاظ على المناطق الموجودة ذات القيمة الطبيعية،
- زيادة المساحة الهكتارية للمناطق المحمية،
- استعادة النظم الايكولوجية لمنع فقدان التنوع البيولوجي،
- خلق فرص جديدة بالنسبة إلى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية:
- إدخال تطورات اقتصادية من خلال إعطاء المنتجات الإقليمية علامات تجارية،
- إعادة تجديد المناطق والحياة الريفية من خلال المحافظة على الطبيعة،
- تنويع وتعزيز فرص العمل في المناطق الريفية،
- الحفاظ على المناظر الطبيعية الثقافية الفريدة كشرط مسبق للسياحة والترفيه والقيمة الصحية،
- ضمان توفير خدمات النظم الايكولوجية.

6 الخدمات الايكولوجية هي الخدمات التي يحصل عليها الناس من الأنظمة الايكولوجية. وهذه تشمل خدمات التموين مثل الطعام والماء؛ والخدمات التنظيمية مثل السيطرة على الفيضانات والأمراض؛ والثقافية مثل الفوائد الروحية والترفيهية والحضارية؛ والخدمات المساندة مثل تدوير المواد الغذائية والتي تحافظ على شروط الحياة على الأرض. (قاموس المصطلحات، تقييم النظام الايكولوجي الألفي)



# 3 الفوائد المتوقعة من التقارب

من خلال التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة، تستطيع البلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة الحصول على بعض الفوائد التي تعالج بعض المشاكل البيئية الخاصة بالتنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة داخل بلدانها. وهذه تشمل عدم كفاية المناطق المحمية، وإدارة غير مستدامة للموارد واستخدامات الأراضي، تشتت وتدهور المستوطنات الحيوانية والنباتية، وإزالة الغابات، وفقدان ممرات التنوع البيولوجي والايكولوجي بين المحميات الطبيعية، والافتقار إلى الرصد وكذلك عمليات التخطيط المكاني السريعة وغير المستدامة. علاوة على ذلك، فمن الممكن لسياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة أن تساعد في تحسين وضع الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية وتوفير خدمات النظام الايكولوجي بشكل عام.

إن التوجيهات الأساسية هي توجيهات المستوطنات النباتية وتوجيهات الطيور البرية. وهذه التوجيهات التي تُولف مواقع الطبيعة 2000 يمكن أن توفر الفوائد البيئية<sup>7</sup> التالية:

- زيادة مساحة الأراضي في المناطق المحمية لضمان حماية أفضل للنظم الايكولوجية الطبيعية والأنواع ( المعرضة للخطر )
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتخصيص مناطق بناء على أدلة علمية سليمة.
- رفع مستوى الحماية في المناطق المحمية القائمة.
- تحديد الأنواع التي يتعين حمايتها وبالتالي المحافظة على مستويات عالية من التنوع البيولوجي.
- اعتماد تدابير حماية معينة ضد المخاطر المحددة التي تواجهها كل منطقة مخصصة.

وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتوفير خدمات النظام الايكولوجي، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الاستقرار الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة، مثل:<sup>8</sup>

- المجتمعات المحلية يمكن أن تستفيد إلى حد كبير من توفير خدمات النظم الايكولوجية (مثل توفر المياه عالية الجودة، والسيطرة على الفيضانات، والمحافظة على خصوبة التربة)
- زيادة حماية الطبيعة، والتي غالبا ما تعني أيضا الحفاظ على الخصائص المهمة للمناظر الطبيعية والتراث الثقافي والتي تمثل جوانب ذات قيمة كبيرة لهوية المجتمع (المحلي)
- يمكن للمناطق المحمية أن تصبح مفتاح جذب سياحي، وتجذب الشراء الخارجي للمنتجات والخدمات المحلية وتدعم تنوع النشاط الاقتصادي المحلي، فضلا عن مساعدة الزوار على اكتساب المزيد من الوعي بالمستوطنات الحيوانية والنباتية ووظيفتها وقيمتها.
- يمكن دعم عدد كبير من الوظائف المحلية من خلال الأنشطة المرتبطة ببرنامج "الطبيعة 2000" مما يؤدي إلى تنويع فرص العمل في الريف، وتشجيع تنمية المهارات واستبقائها.

7 المفاوضات الأوروبية (2003): مزايا الامتثال للمكتسبات البيئية للدول المرشحة.

8 WWF (2004) : فقرة iv

# 4 نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة

يقدم هذا القسم بإيجاز معلومات أساسية عن سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي. ومن ثم فهو يسلط الضوء على المفاهيم وأدوات السياسة العامة في عدد مختار من مقاطع تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة. إن أوروبا هي موطن مجموعة واسعة من أنواع المستوطنات البيئية التي تضم تنوعاً كبيراً من النباتات والحيوانات. لقد جرى تشكيل وإدارة الغالبية العظمى من المستوطنات الأوروبية على أيدي الناس منذ آلاف السنين، مما خلق فسيفساء فريدة من المستوطنات الطبيعية وشبه الطبيعية. إن التنوع البيولوجي للاتحاد الأوروبي – الضروري من أجل خدمات مهمة للحياة الإنسانية – لا يزال يواجه تهديداً خطيراً. لقد أدى سوء التخطيط، والإسراف في استخدامات الأراضي وأساليب الزراعة الكثيفة على مر السنين إلى تدمير كثير من المستوطنات الطبيعية، مثل الأراضي الرطبة التي تعتمد عليها أنواع متعددة من الطيور البرية من أجل البقاء.

ويواجه خطر الانقراض في أوروبا 335 نوعاً من الفقريات، و 42% من الثدييات الوطنية، و 15% من الطيور، و 45% من الفراشات، و 30% من البرمائيات و 45% من الزواحف، و 52% من أسماك المياه العذبة. على سبيل المثال، فقد اختفى 60% من الأراضي الرطبة في شمال وغرب أوروبا. ولم يتبق على حاله إلا جزء ضئيل من الغابات التي كانت تغطي مساحات كبيرة من أوروبا، وما تزال حرائق الغابات تسبب مشاكل خطيرة في جنوب أوروبا.

وقد شارك الاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى حماية تراث القارة الأوروبية على مدى الثلاثين عاماً الماضية. وقد اتخذت خطوات عديدة، منها المشاركة في الاتفاقات والمؤتمرات الدولية.

## أهم أهداف الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية لحماية الطبيعة

خلال المؤتمر العالمي لعام 2002 حول التنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ، التزم 130 من قادة العالم بالعمل على الحد بشكل كبير من فقدان التنوع البيولوجي العالمي بحلول 2010. وقد أفرد هذا الهدف كأولوية، وجرى تعزيزه في الاتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة، والتي أطلقها قادة الاتحاد الأوروبي في غوتنبرغ في عام 2001، وكذلك ضمن برنامج العمل البيئي السادس، وفي شراكة لشبونة من أجل النمو وفرص العمل، وفي مجموعة واسعة من السياسات البيئية والقطاعية. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بوقف التدهور في التنوع البيولوجي بحلول عام 2010. وتظهر استطلاعات الرأي أن مواطني الاتحاد الأوروبي<sup>9</sup> يؤيدون بقوة الاهتمامات الخاصة بالطبيعة والتنوع البيولوجي.

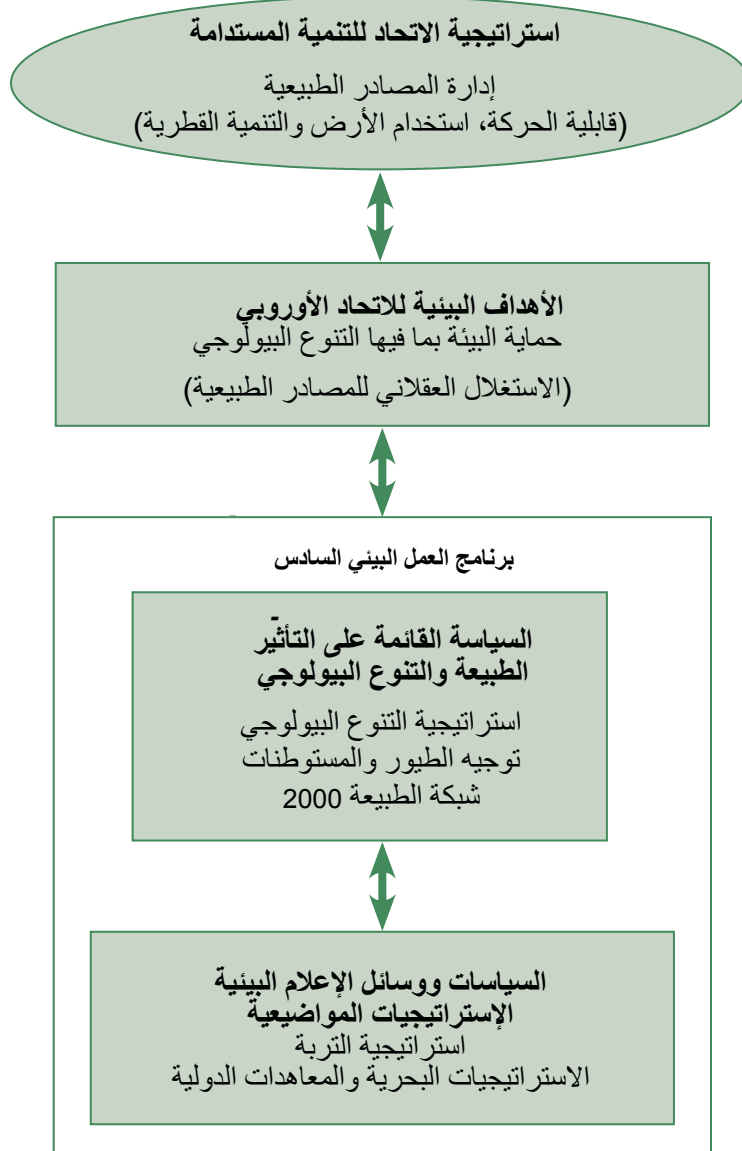
إن وقف التدهور في التنوع البيولوجي هو هدف شعار 'الطبيعة والتنوع البيولوجي'، وهو واحد من أربعة مجالات بيئية تحظى بأولوية الأنشطة ضمن برنامج العمل البيئي السادس للمجموعة الأوروبية (2002 - 2012). أما الأهداف المحددة ضمن هذا المجال البيئي فهي:

- حماية هيكل ووظيفة الأنظمة الطبيعية، واستعادتها كلما كان ذلك ضرورياً.
- وقف التدهور في التنوع البيولوجي في أوروبا وعلى النطاق العالمي.
- حماية التربة من التآكل والتلوث.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتحريك السياسة البيئية باتجاه نهج متكامل، جرى وضع استراتيجيات مواضيعية في إطار برنامج العمل البيئي السادس. وينبغي أن يضمن هذا النهج المواضيعي ربط الأجزاء المختلفة من السياسة البيئية بمجالات السياسة الأخرى. كما وضعت كلتا الإستراتيجيتين: الإستراتيجية البحرية المواضيعية وإستراتيجية التربة المواضيعية أيضاً بهدف تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

9 سبيشال يوروباروميتر 217 (2005)، القرار النهائي للمجموعة رقم 216 لعام (2006)

ومن أجل تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي في برنامج العمل البيئي السادس، أصبحت مختلف الأدوات متاحة، وهي على وجه التحديد إستراتيجية المجتمع الأوروبي للتنوع البيولوجي<sup>10</sup> وخطط عمل التنوع البيولوجي<sup>11</sup> في مجالات المحافظة على الموارد الطبيعية، والزراعة، ومصايد الأسماك والتعاون الاقتصادي. وبغية الإسراع في التحرك نحو الهدف العام المتمثل في وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2006 بلاغاً<sup>12</sup> لوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 وما بعده، وإدانة خدمات النظام الإيكولوجي للبشرية، وأرفقه بخطة عمل<sup>12</sup> تهدف إلى هيكلة وتحديد المسؤوليات بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، علاوة على رصد التقدم المحرز في وضع حد لفقدان التنوع البيولوجي. إن المتطلبات، المدرجة في البلاغ، بحاجة إلى دمج في مجالات السياسات الأخرى، مثل الزراعة، وصيد الأسماك وغيرها من الصناعات. ويوضح الرسم البياني التالي علاقة إستراتيجية التنمية المستدامة، وأهداف معاهدة الجماعة الأوروبية والاستراتيجيات المواضيعية لبرنامج العمل البيئي السادس فيما يتعلق بقضايا سياسة حماية الطبيعة.



العلاقة بين سياسات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة  
معدله على أساس: القرار النهائي للمجموعة رقم 466 لعام (2005)

10 القرار النهائي للمجموعة رقم 42 لعام 1998

11 القرار النهائي للمجموعة رقم 162 لعام 2001

12 القرار النهائي للمجموعة رقم 216 لعام 2006: وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 وما بعده. إدانة خدمات النظام الإيكولوجي لرفاهية للبشرية

## تشريعات حماية الطبيعة

وضمن هذا الإطار، يجري تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة من خلال تشريعين رئيسيين - توجيه المجلس رقم eec/79/409 الصادر في 2 نيسان / ابريل 1979 بشأن الحفاظ على الطيور البرية (اسمه هنا توجيه الطيور) وتوجيه المجلس رقم 92/43 / المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الصادر في 21 أيار / مايو 1992 بشأن الحفاظ على المستوطنات الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية (اسمه هنا توجيه المستوطنات). ويهدف هذان التوجيهان إلى توفير الحماية للأنواع والمستوطنات البيئية القائمة وإلى خلق شبكة مواقع إيكولوجية أوروبية متماسكة تسمى "الطبيعة 2000" لتمكين صيانة أو استعادة المستوطنات الطبيعية ومستوطنات الأنواع في حالة موثبة (المادة-3، توجيهات المستوطنات<sup>13</sup>).

ويتطلب توجيه الطيور إنشاء مناطق حماية خاصة لأنواع الطيور المدرجة ولأنواع الطيور المهاجرة بانتظام. وبالمثل فإن توجيه المستوطنات يتطلب تحديد مناطق صيانة خاصة للأنواع النباتية والحيوانية القائمة، والمستوطنات. وتشكل مناطق الحماية الخاصة ومناطق الصيانة الخاصة معاً مواقع "الطبيعة 2000". ومن الممكن لهاتين المنطقتين أن تتداخلتا. إن شبكة "الطبيعة 2000" تضم بالفعل أكثر من 20 ألف موقع تغطي ما يقرب من خمس أراضي الاتحاد الأوروبي. وتعمل هذه الشبكة بتمويل مشترك من خلال برنامج الحياة الطبيعية التابع للمفوضية (الذي أنشئ في عام 1992 لتطوير سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية) ومن المؤسسات المالية الأخرى في الإتحاد.

والى جانب هذين التوجيهين، هناك توجيهات أخرى ذات صلة بتشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة، ترد موجزة في المربع رقم 1. وتقدم الأجزاء التالية عناصر منتقاة من سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة بمزيد من التفصيل. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة والنص الكامل للتشريعات وغيرها من الوثائق من على الموقع الإلكتروني للمفوضية<sup>14</sup>.

### المربع 1 : تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بحماية الطبيعة<sup>15</sup>

#### هيكلية التشريعات:

- توجيه المجلس رقم eec/79/409 بشأن المحافظة على الطيور البرية
- توجيه المجلس رقم eec/92/43 بشأن صيانة المستوطنات الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية
- توجيه المجلس رقم eec/83/129 بشأن استيراد جلود جراء بعض الفقمات والمنتجات المستمدة منها إلى الدول الأعضاء
- توجيه المجلس رقم ec/1999/22 المتعلق بحفظ الحيوانات البرية في حدائق الحيوان
- لائحة المجلس (المجموعة الأوروبية) رقم 338/97 المتعلقة بحماية أنواع من الحيوانات والنباتات البرية عن طريق تنظيم الاتجار بها
- لائحة المجلس (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) رقم 348/81 حول القواعد المشتركة لواردات الحيتان أو غيرها من منتجات الحيوانات اللبونة المائية
- لائحة المجلس (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) رقم 3254/91 التي تحظر استخدام الأفخاخ في دول المجموعة والإدخال إلى هذه الدول الجلود والسلع المصنعة من بعض أنواع الحيوانات البرية الموجودة في البلدان التي تصيد هذه الحيوانات بواسطة الفخاخ أو بواسطة أساليب الصيد التي لا تستوفي معايير الصيد الدولية الإنسانية
- لائحة (المجموعة الأوروبية) رقم 2494/2000 بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الحفاظ على الغابات الاستوائية وغيرها من الغابات في البلدان النامية والإدارة المستدامة لها.

تشريعات الاتحاد الأوروبي الأخرى ذات الصلة بحماية الطبيعة وتشمل:

- توجيه تقييم الأثر البيئي رقم، (eec/85/337) والمعدل بموجب توجيه المجلس رقم (ec/97/11)،
- توجيه الحصول على المعلومات البيئية رقم، (eec/90/313)
- توجيه الإبلاغ رقم. (eec/91/692)

<sup>13</sup> تقرير من المفوضية حول تنفيذ التوجيه EEC/92/43 في حفظ المستوطنات الطبيعية والنباتات والحيوانات البرية (SEC(2003)1478 : صفحة 8)

<sup>14</sup> [http://ec.europa.eu/environment/nature/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/nature/index_en.htm) (تم الدخول للموقع في 07-10-2007)

<sup>15</sup> كتيب حول تطبيق التشريعات البيئية الأوروبية

## الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة

لقد أبرمت مختلف الاتفاقيات البيئية أو المعاهدات متعددة الأطراف من أجل حماية الطبيعة. وتقوم المجموعة الأوروبية بدور نشط في وضع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والتصديق عليها وتنفيذها. وتتص معاهدة المجموعة الأوروبية صراحة على إمكانية قيام المجموعة الأوروبية بالمشاركة في الاتفاقيات البيئية الدولية، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء فيها<sup>16</sup>.

وهي مرتبة زمنياً أدناه (انظر المربع رقم 2) وسيتم وصفها بإيجاز في القسم 4.3 بعد القسم الخاص بتوجيه المستوطنات والطيور البرية.

### المربع 2 : الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن حماية الطبيعة

- الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية الخاصة بوصفها مستوطنة للطيور المائية، (1971)
- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية وواشنطن، (1973)
- اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية بون، (1979)
- اتفاقية الحفاظ على الحياة البرية الأوروبية والمستوطنات الطبيعية بفرن، (1979)
- اتفاقية التنوع البيولوجي ريو دي جانيرو، (1992)

## 4.1 توجيه المستوطنات 92/43 / المجموعة الأوروبية

والهدف من هذا التوجيه هو الإسهام في صون وحماية التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي من خلال المحافظة على النباتات البرية والحيوانات وكذلك المستوطنات الطبيعية. وقد أنشأ التوجيه الشبكة الأيكولوجية الأوروبية "الطبيعة 2000" من أجل ضمان حماية البيئة والأنواع. وتتألف الشبكة من مناطق حماية خاصة كما حددتها الدول الأعضاء وفقاً لأحكام التوجيه، وكذلك مناطق الحفاظ على الطبيعة والمصنفة وفقاً للتوجيه رقم eec/79/409 بشأن المحافظة على الطيور البرية انظر 4.2).

ويعرّف نوع المستوطنة البيئة بأنه هو الذي يستدعي اهتمام المجتمع إذا كان يواجه خطر الزوال (المستوطنات ذات "الأولوية") ضمن دائرتها الطبيعية، والذي يكون محيطه صغيراً أو أنه يمثل بشكل بارز واحدة أو أكثر من خمس مناطق بيولوجية. وتحظى الأنواع باهتمام المجتمع إذا كانت معرضة للخطر (الأنواع ذات "الأولوية")، أو إذا كانت ضعيفة، أو نادرة وتحتاج إلى رعاية خاصة (انظر المربع رقم 3).

### المربع 3 : تحديد الأنواع التي تحظى باهتمام المجتمع

لقد حدّدت الأنواع التي تحظى باهتمام المجتمع في المادة 1 من هذا التوجيه على النحو التالي:

- لمعرضة للخطر، ما عدا تلك الأنواع التي يكون مداها الطبيعي هامشياً في ذلك الإقليم والتي ليست عرضة للخطر أو مكشوفة وضعيفة في المنطقة الغربية؛ أو
- الضعيفة، أي التي يعتقد أن من المرجح أنها ستنتقل إلى الفئة المعرضة للخطر في المستقبل القريب إذا ما استمرت العوامل الطارئة في العمل؛ أو
- النادرة، وهي ذات أعداد قليلة ولكنها ليست في الوقت الحاضر ضعيفة أو عرضة للخطر، بل هي مهددة. وهذه الأنواع توجد ضمن مناطق جغرافية محدودة أو أنها متناثرة على مدى نطاق واسع؛
- المتوطنة والتي تتطلب اهتماماً خاصاً بحكم الطبيعة الخاصة لموطنها و/أو التأثير المحتمل لاستغلالها على مستوطناتها و/أو التأثير المحتمل لاستغلالها على وضعها الحمائي.

الملحق الأول (أنواع المستوطنة الطبيعية التي تحظى باهتمام المجتمع) والثاني (الأنواع الحيوانية والنباتية التي تحظى باهتمام المجتمع) والمرفقان بالتوجيه اللذان يحددان المستوطنات البيئية والأنواع التي يتطلب حفظها تسمية مناطق الحفظ الخاصة. أما الملحق الرابع فيحدد قوائم الأنواع الحيوانية والنباتية التي تحتاج إلى حماية صارمة خاصة. وقد عدلت هذه المرفقات لتأخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي للدول الأعضاء الجدد.

<sup>16</sup> http://ec.europa.eu/environment/international\_issues/agreements\_en.htm (تم الدخول للموقع في 07-10-2007)

## تسمية مناطق الحفظ الخاصة

يتم تحديد مناطق الحفظ الخاصة على ثلاث مراحل<sup>17</sup>.

وتشمل المرحلة الأولى تقييماً علمياً على المستوى الوطني. وتقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد المواقع الهامة للمستوطنات البيئية والأنواع الموجودة في أراضيها على أساس معايير علمية مشتركة وبحسب المعايير المنصوص عليها في الملاحق. ويجري بعد ذلك إرسال هذه القوائم الوطنية رسمياً إلى المفوضية الأوروبية.

أما المرحلة الثانية فتشمل اختيار مواقع ذات أهمية للمجتمع من بين القوائم الوطنية ووفقاً لإحدى المناطق البيوجغرافية في أوروبا. وتقوم المفوضية الأوروبية بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وخبراء علميين.

وحيث أن كل منطقة بيوجغرافية تغطي عدة بلدان أو أجزاء من بلدان متماثلة في الظروف الطبيعية، فيمكن اختيار المواقع الطبيعية عبر المدى الطبيعي لكل نوع من الأنواع أو المستوطنات البيئية، وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو الحدود الإدارية.

المرحلة الثالثة: بمجرد أن يتم اختيار المواقع في إطار المرحلة الثانية، فإنها تصبح جزءاً من شبكة "الطبيعة 2000". ومن ثم يكون أمام الدول الأعضاء مهلة تصل إلى 6 سنوات لتسمية هذه المواقع كمناطق حفظ خاصة، وفرض تدابير إدارية إيجابية - إذا لزم الأمر - لصون أو استعادة المستوطنات والأنواع في حالة حفظ موثوقة.

وضمن مواقع "الطبيعة 2000" المحددة، يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على البيئة وتجنب تدمير مناطق الحفظ الخاصة وفقاً للمادة 6(1) و(2). أما كيف يتحقق ذلك، فهذا متروك للدول الأعضاء لتقريره، من أجل ضمان حفظ الموقع قانونياً. ويمكن استخدام الأحكام قانونياً (على سبيل المثال خلق محمية طبيعية)، أو تعاقدياً (مثل توقيع اتفاقات إدارة مع مالك الأرض، أو إدارياً (توفير الأموال اللازمة لإدارة الموقع).

وعلاوة على ذلك بإمكان الدول الأعضاء أيضاً أن:

- تشجع، إذا رأت ذلك ضرورياً، إدارة معالم المناظر الطبيعية الضرورية للهجرة، والانتشار والتبادل الجيني للأنواع البرية (المادة 10).
- تضع أنظمة صارمة لحماية تلك الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بشكل خاص (المرفق الرابع (أ)) بما في ذلك، على سبيل المثال، فرض حظر على استخدام أساليب غير منتقاة لإمساك، أسر أو قتل، والإزعاج المتعمد لهذه الأنواع وتخريب أو تدمير مواقع التفريخ أو أماكن الاستراحة (المادة 12 (1)).
- تتخذ تدابير لضمان أن أخذ عينات في البرية لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المدرجة في المرفق الخامس<sup>18</sup>، فضلاً عن استغلالها، مطابق للإبقاء على وجودها في حالة حفظ ملائمة (المادة 14(1)).
- تضع نظاماً صارماً لحماية أنواع الحيوانات المدرجة في المرفق الرابع (ب) في محيطها الطبيعي (المادة 13) والقيام بمهام الرصد والإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذها للتوجيه كل ست سنوات (المادة 17 (1)).
- تعد تقييماً مناسباً لأي خطة أو مشروع (باستثناء الإدارة المباشرة للموقع) التي يحتمل أن يكون لها أثر كبير على الموقع، سواء منفردة أو بالاشتراك مع خطط أو مشاريع أخرى (المادة 6 (3)). وقد يكون هذا التقييم المناسب وثيقة مستقلة أو جزءاً من حزمة تقييم الأثر البيئي، وأن توافق عليه السلطات الوطنية المختصة بعدما تتوصل إلى استنتاج أنها لن تؤثر سلباً على سلامة الموقع المعني.

يعطي الإطار التالي لمحة عامة عن الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ توجيه المستوطنات البيئية.

17 المفوضية الأوروبية (2005) : الطبيعة 2000 - الحفظ في الشراكات.

18 يتضمن الملحق الخامس أنواع الحيوانات والنباتات التي يهتم بها المجتمع والتي قد يخضع استغلالها لإجراءات إدارية.

#### المربع 4 : النتائج المتأتية من تنفيذ توجيه المحميات الحيوانية والنباتية في الدول الأعضاء

تظهر دلالات طيبة من التزام البلدان الأوروبية بالمحافظة على التنوع البيولوجي من خلال زيادة المساحة الكلية للغلاف الترابي للمناطق المحددة وطنيا على مر الزمن. كما كانت هناك زيادة في المساحة التراكمية للمواقع التي تتألف منها شبكة الطبيعة الأوروبية 2000 خلال العشر سنوات الماضية (مثلا من صفر إلى حوالي 45 مليون هكتار في إطار توجيه المستوطنات كمواقع ذات أهمية بالنسبة للمجتمع)<sup>19</sup>.

لقد أظهر تنفيذ توجيه المستوطنات أن الفوائد البيئية، فضلا عن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية يمكن تحقيقها. إن الأمثلة التالية عن أفضل الممارسات تعطي نظرة متعمقة موجزة على هذه المزايا.

##### مواقع التراث الطبيعي

تحتوي جبال الكاربات على العديد من الكنوز الطبيعية المدهشة وقد أدخلت حاليا إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي. إن قوس الجبال المنخفضة الممتد من الجمهورية التشيكية في الغرب إلى رومانيا في جنوب شرق أوروبا هو آخر معقل للحيوانات الكبيرة آكلة اللحوم، بما فيها الوشق، الذئب، والدب، كما أن هذه الجبال هي موطن أكبر الغابات العذراء المتبقية في أوروبا. ومن خلال تنفيذ شبكة الطبيعة 2000، وتوقيع معاهدة كاربات (2003)، فقد التزمت دول المنطقة بالحفاظ على هذه الكنوز الطبيعية الفريدة.

##### الممرات الخضراء

إن ضمان الترابط بين المواقع الفردية أمر ضروري لتأمين حالة المحافظة المواتية لكثير من المستوطنات والأنواع المحمية بموجب توجيه المستوطنات. لهذا السبب، فقد أولى اهتمام خاص في اقتراح مواقع المستوطنة البيئية لضمان الروابط بين المواقع، إما في شكل ممرات أو "نقاط انطلاق" وخاصة في مناطق الحدود. ومن الأمثلة على ذلك جبال تاترا التي تتألف من مواقع ربط في بولندا وسلوفاكيا، أو جبال الكاربات أو بسكيدي في المنطقة الحدودية بين بولندا، وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية، ووظيفة الممر التي تقوم بها سلوفينيا للدب البني في جبال البلقان وجبال الألب.

##### تطوير منتجات وشعارات<sup>20</sup>

إن هوية "الطبيعة 2000" يمكن أن توفر فرصة ثمينة لإعطاء علامة تجارية للمنتجات الإقليمية، واستكمال ماركات محلية محددة وتثبيت مواصفات محلية خاصة. وتشمل هذه "بطاطا الفايديموس" في الدانمرك، و"الملح من لايسوي"، والفودكا مع "عشب البقر البري" من بولندا، وزيت القرع من منطقة مور في النمسا وبصل جزيرة بيريسار من استونيا.

##### المناظر الطبيعية الثقافية: المراعي الهنغارية

إن كثيرا من مواقع "الطبيعة 2000" تعكس ثراء التنوع البيولوجي وهو نتاج الممارسات الزراعية التقليدية الكثيفة التي ما تزال تمارس على نطاق واسع في الدول الأعضاء الجدد. تمثل المراعي الهنغارية، وهي نظام إيكولوجي لمراع شبه طبيعية تمتد بين سلسلة جبال الألب وجبال كاربات، نتاج قرون طويلة من الرعي من قبل الماشية والأنعام الهنغارية.

##### السياحة، والترفيه والقيمة الصحية

وعلاوة على ذلك، يمكن لشبكة "الطبيعة 2000" أن توفر أماكن المرافق السياحية والتسلية، بما في ذلك طرق السير على الأقدام (مثل بلجيكا) ومسارات الدراجات الهوائية (مثل النمسا) وركوب الخيل والألعاب المائية، مثل التجديف والقوارب (في لاتفيا)، وصيد الأسماك (مثل لاتفيا واستونيا). وفي بلجيكا، توجد مسارات للدراجات ومسارب طبيعية، كما يجري حاليا تطوير مضامير ركوب الخيل. أما في الدنمرك فإن سهولة الوصول إلى الموقع تحسن من نوعية حياة الناس المحليين، كما تجذب مزيدا من الساكنين إلى المنطقة. وتمثل المناظر والمصادر الطبيعية لمنطقة مور الحدودية أرضية لسياحة متزايدة مبنية على الينابيع الحارة وركوب الدراجات.

19 وكالة البيئة الأوروبية: المناطق المخصصة (CSI 008) – تقييم أيار/مايو 2005

20 WWF (2002) : ترويج المزايا الاجتماعية-الثقافية للطبيعة 2000. [http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/nature/indicators](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/nature/indicators) (تم الدخول للموقع في 2007-10-07)

## 4.2 توجيه الطيور البرية رقم EEC/79/409

إن الهدف من هذا التوجيه هو توفير الحماية والإدارة والمراقبة لهجرة الطيور البرية الطبيعية وأعشاشها وبيضها ومستوطناتها، وكذلك تنظيم استغلال هذه الأنواع داخل الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا التوجيه إلى ضمان تلقي كل الطيور البرية الحماية الأساسية من الصيد بالأفخاخ والقتل، وضمان حماية مستوطن كافٍ للطيور البرية، وبشكل خاص لضمان بقاء الأنواع المهاجرة والمهددة بالانقراض، وكذلك ضمان حظر استخدام الوسائل غير الانتقالية بشكل كبير في الإمساك بالطيور، وأيضاً منع بيع معظم الأنواع أو استغلالها تجارياً.

وبهذا الخصوص، فإن الدول الأعضاء مطالبة باتخاذ إجراءات محافظة خاصة لضمان توفير حماية للطيور البرية وموائلها، وبخاصة الأنواع في الملحق رقم 1. وتشمل هذه الإجراءات تخصيص مناطق حماية خاصة وإدارتها ومراقبتها، وحظر نشاطات ضارة معينة (في الزراعة والغابات). وإلى جانب إنشاء مناطق صيانة خاصة، فإن على الدول الأعضاء أن تحافظ على المستوطنات وتستعيد المدمر منها وإيجاد ملاذ للطيور البرية المهاجرة.

وبالمقارنة مع ملحقات توجيه المستوطنات، فقد جرى تعديل ملحقات توجيه الطيور البرية لتأخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي للدول الأعضاء الجدد.

وبالمقارنة مع ملحقات توجيه المستوطنات، فقد جرى تعديل ملحقات توجيه الطيور البرية لتأخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي للدول الأعضاء الجدد، وقد أعطت استثناءات لأنواع من الرياضة القانونية والصيد، والسماح للحكومات باتخاذ إجراءات في ظل ظروف معينة، بما فيها عندما تشكل الطيور خطراً كبيراً على صحة الإنسان، والسلامة، والمحاصيل، والمواشي، ومصائد الأسماك والغابات والمياه والنباتات والحيوانات الأخرى.

وبغير هذه الاستثناءات، فإنه يحظر بيع الطيور الحية أو الميتة، أو احتجازها للبيع أو عرضها للبيع أو أي جزء من الطير أو أي منتج منه، باستثناء الأنواع المدرجة في الملحق 3 من التوجيه.

يضاف إلى ذلك أن على الدول الأعضاء أن تشجع الأبحاث والنشاطات المرتبطة بحماية وإدارة واستغلال أنواع الطيور المشمولة بهذه التوجيهات<sup>21</sup>.

ويقدم المربع رقم 5 التالي معلومات عن النتائج البيئية الهامة التي تحققت جراء تطبيق توجيه الطيور البرية.

### المربع 5 : النتائج المتحققة من تنفيذ توجيه الطيور البرية

بناء على دراسة تقييمية أجرتها وكالة البيئة الأوروبية في شهر مايو / أيار 2005، فإن المساحة التراكمية للمواقع، المخصصة بناء على توجيه الطيور كمناطق حماية خاصة لشبكة الطبيعة 2000، قد ازدادت على مدى السنوات العشرة الماضية من حوالي 8 إلى 29 مليون هكتار<sup>22</sup>.

وتتمتع الآن كل أنواع الطيور المهددة بالانقراض بالحماية بناء على توجيه الطيور. كما أظهرت دراسة تقييمية أجرتها مؤخراً منظمة حياة الطيور العالمية والجمعية الملكية لحماية الطيور (دونالد وآخرون، 2007)<sup>23</sup> أن توجيه الطيور قد ساعد بشكل واضح في حماية هذه الأنواع المهددة أكثر من غيرها، جزئياً من خلال تخصيص مناطق حماية خاصة. كما بينت هذه الدراسة، التي شملت 15 من الدول الأعضاء التي توفرت عنها بيانات، أن أعداد الطيور المهددة كانت ليس فقط أحسن حالاً، في المتوسط، من فصائل الطيور الأخرى في الاتحاد الأوروبي، ولكن أداءها داخل الاتحاد الأوروبي كان أفضل منه داخل الدول الأوروبية خارج الاتحاد.

21 <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/l28046.htm> (تم الدخول للموقع في 07-10-2007)

22 وكالة البيئة الأوروبية: المناطق المخصصة (CSI 008) – تقييم أيار/مايو 2005. الموقع الإلكتروني:

[http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/nature/indicators](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/nature/indicators) (تم الدخول للموقع في 07-10-2007)

23 دونالد بي. إف، ساندسون، إف. جي، بيرفيلد، أي. جي، بيريمان، إس. إم؛ جريجوري، آر. دي. وفاليتشسكي، زد. (2007): مزايا السياسة العالمية لحماية الطبيعة للطيور في أوروبا. نشر في مجلة: سينس المجلد 317، آب/أغسطس 2007، ص. 810-813. Conservation Policy



### 4.3 الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة

يضم هذا الجزء إيجازاً لمعظم الاتفاقيات ذات الصلة.

**الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية الخاصة وبخاصة كمستوطنة لطائر الماء**  
(فتح باب التوقيع عليها في رامسار بإيران في عام 1971 وبدأ تنفيذها في عام 1975).

ويتمثل الهدف العام لاتفاقية رامسار في وقف فقدان الأراضي الرطبة والتعدي عليها، وهي الأراضي التي تعرف بأنها المناطق السبخة والمستنقعات والأراضي المتفسخة، سواء أكانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، مع وجود ماء إما ساكن أو متدفق، عذب أو مالح، بما في ذلك المناطق البحرية التي لا يتعدى عمق الماء فيها عند الجزر الستة أمتار. ولتحقيق هذا الهدف، تشجع الاتفاقية مفهوم الاستخدام المتبصر للأراضي الرطبة من خلال سياسيات وطنية شاملة، كما تلزم الأطراف على تخصيص موقع واحد على الأقل لتضمينه في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية.

وينبغي أن تكون المواقع المدرجة في قائمة رامسار موضوعاً لتدابير الحفظ، والتي تتضمن إنشاء محميات طبيعية. وإذا كان لا بد من شطب موقع ما من القائمة، فإن على الطرف المعني أن يقوم بتعويض هذه الخسارة من خلال إنشاء محميات طبيعية إضافية، أو أن يقوم بحماية جزء كافٍ من الموئل الأصلي إما في المنطقة نفسها أو في مكان آخر.

#### اتفاقية التنوع البيولوجي

(فتح باب التوقيع عليها في ريو دي جانيرو، البرازيل في عام 1992؛ ودخلت حيز النفاذ في عام 1994)

تسعى اتفاقية التنوع البيولوجي إلى استباق، ومنع ومهاجمة أسباب الانخفاض الكبير في التنوع البيولوجي أو فقدانه عند المصدر بسبب القيمة الجوهرية، والايكولوجية، والوراثية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية والتعليمية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي. وتتناول هذه الاتفاقية قضايا هامة مثل الوصول إلى الموارد الجينية، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد، ونقل التكنولوجيات ذات الصلة والدعم المالي. علاوة على ذلك، ينبغي تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية.

وتقوم الدول الموقعة على الاتفاقية بإعداد استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي وخطط لدمج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، في الخطط والبرامج أو السياسات ذات الصلة؛ القطاعية أو المشتركة بين القطاعات. علاوة على ذلك، فإن الأطراف الموقعة ملتزمون بإجراء مسح للتنوع البيولوجي؛ وتحديد المكونات التي قد تحتاج إلى حماية خاصة؛ وتحديد، ورصد، ثم لاحقاً، تنظيم أو إدارة الأنشطة التي يمكن أن تهدد التنوع البيولوجي؛ وتشجيع البحث والتدريب؛ وزيادة تثقيف الجمهور وتوعيته؛ وتطوير تقنيات مثل تقييم الأثر وخطط طوارئ لمواجهة أي حالات طوارئ وللتقليل من فقدان التنوع البيولوجي إلى أدنى حد ممكن. إن الاتحاد الأوروبي هو أحد الأطراف الموقعة على الاتفاقية وقد وضع إستراتيجية تنوع بيولوجي خاصة بالاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خطط عمل التنوع البيولوجي التي تتناول إدماج التنوع البيولوجي في مختلف قطاعات السياسة.

#### اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

(فتح باب التوقيع عليها في واشنطن في عام 1973، ودخلت حيز النفاذ في عام 1975)

تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الأنواع من الحيوانات والنباتات البرية من الانقراض وتضمن المحافظة عليها من خلال تنظيم تجارتها. إن التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض المدرجة في الملحق الأول للاتفاقية، محظورة في العادة (ويجوز السماح باستثناءات، على سبيل المثال إقامة مشاريع تخصيب في الأسر). والأنواع المدرجة في الملحق الثاني تخضع لقيود على تجارتها، ويسيطر عليها نظام تصاريح يهدف إلى ضمان أن لا يؤدي الاستغلال إلى التقليل من أعدادها. وعلى كل طرف أن يحصل على مشورة علمية بشأن ما إذا كانت مستويات التصدير تضر بأعداد الأنواع المعنية على الصعيد الوطني، كما يحتاج إلى سلطة إدارة لضمان أن التجارة تتم بشكل قانوني.

وتسعى تعليمات مفوضية المجموعة الأوروبية للأنواع المهددة بالانقراض رقم 338/97 إلى تنفيذ اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. وقد ضمت هذه التعليمات عدداً من التدابير أكثر صرامة من تلك المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة.

## اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية فتح باب التوقيع عليها في بون، ألمانيا في عام 1979؛ ودخلت حيز النفاذ في (1983)

تهدف اتفاقية بون إلى حماية الحيوانات المهاجرة طوال رحلتها. فمن جهة، توفر الاتفاقية إطارا واليات عملية لربط المناطق المحمية على طول مسارات الهجرة لتشكيل رابطة مشتركة بينها. ومن ناحية أخرى فإنها توفر أساسا منطقيا للتيار الشعبي المتزايد للتوأمة بين المناطق المحمية<sup>24</sup>. وهناك حاجة ضرورية للنظر في سلوك الهجرة الدولية للحيوانات داخل المناطق الوطنية أو الإقليمية المحمية لتسليط الضوء على الثغرات في تغطية الطرق، وخصوصا الاختناقات الجغرافية (مثل ضيق الممرات الجبلية)، وأماكن الاستراحة الحيوية.

ويضم ملحقا اتفاقية بون الأنواع المهاجرة من الحيوانات التي يمكن أن تستفيد من تدابير الحفظ في البلدان التي يمكن أن تستضيف أي جزء من الأنواع الموزعة (المعروفة باسم مجموعة دول المدى). إن مجموعة الدول هذه مطالبة بمنح هذه الحيوانات الحماية الكاملة من أنشطته مثل الصيد، وصيد الأسماك، والأسر، والمضايقة والقتل المتعمد وينبغي أن تسعى إلى الحفاظ على مستوطناتها.

ويهدف قرار مجلس الإتحاد بشأن إدخال تعديلات على اتفاقية بون (ec/98/145) إلى الموافقة على الإضافات التي أدخلت على ملحقات اتفاقية بون بشأن المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، في الاجتماع الخامس للأطراف، حيث إن المفوضية الأوروبية هي طرف في الاتفاقية باعتبارها 'منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي'.

## اتفاقية الحفاظ على الحياة البرية الأوروبية والمستوطنات الطبيعية فتح باب التوقيع في بيرن، سويسرا في عام 1979، دخلت حيز النفاذ في عام (1982)

إن اتفاقية بيرن هي أداة قانونية دولية في مجال المحافظة على الطبيعة حيث تسعى إلى المحافظة على النباتات والحيوانات البرية ومستوطناتها الطبيعية، مع التركيز بصفة خاصة على الأنواع المهددة بالانقراض والضعيفة والتنمية المستدامة. وتنص الاتفاقية على أن تتخذ الأطراف تدابير للحفاظ على أعداد الحيوانات والنباتات البرية ومستوطناتها بشكل عام، فضلا عن الإجراءات الاستثنائية اللازمة لحماية الأنواع المدرجة في الملحق الأول (النباتات المحمية بشدة)، والتذييل الثاني (الحيوانات المحمية بشدة) والملحق الثالث (الحيوانات المحمية).

وفي عام 1998 أطلق مجلس أوروبا إيميرالد نتورك (شبكة الزمردة) كجزء من عمله في إطار اتفاقية بيرن. وإيميرالد نتورك هي شبكة إيكولوجية للمناطق التي تتمتع بمحافظه خاصة، التي سيجري إنشاؤها في أراضي الأطراف المتعاقدة والدول المراقبة في اتفاقية بيرن، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، بلدان وسط وشرق أوروبا و الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. وبالنسبة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، فإن مواقع إيميرالد نتورك<sup>25</sup> هي نفس مواقع شبكة الطبيعة 2000، التي أنشئت من خلال توجيهات المستوطنات.

24 مثل، النشاطات العابرة للحدود لحماية التنوع البيولوجي في منطقة القوقاز بين جميع الدول المتجاورة.  
25 تشترك اتفاقية بون (1979) وتوجيه المستوطنات (1992) في العديد من الأهداف. فكلاهما يمثل أداة تشريع عالمية تهدف إلى حماية مستوطنات النباتات والحيوانات البرية الطبيعية. وتكمن الفروق الرئيسية بينها في المنطقة التي تطبق عليها (الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للتوجيه، وجميع أوروبا وجزء من إفريقيا فيما يخص الاتفاقية)، وكذلك في كون الاتفاقية أكثر صراحة فيما يخص الالتزامات المتعلقة بحفظ المستوطنات الطبيعية.

الجدول 1 يقدم نظرة شاملة تحدد أي البلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة للإتحاد الأوروبي هي أطراف متعاقدة في هذه الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

#### الجدول 1: البلدان المتعاقدة الشريكة في سياسة حماية الطبيعة للإتحاد الأوروبي (الحالة في تموز/يوليو 2007)

البلد الشريك	اتفاقيه رامسار	اتفاقيه التنوع البيولوجي	اتفاقيه التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية	اتفاقيه بون	اتفاقيه بيرن
الجزائر	X	X	X	X	
أرمينيا	X	X			
أذربيجان	X	X	X		X
روسيا البيضاء	X	X	X	X	
مصر	X	X	X	X	
جورجيا	X	X	X	X	
إسرائيل	X	X	X	X	
الأردن	X	X	X	X	
لبنان	X	X			
ليبيا	X	X	X	X	
مولدافيا	X	X	X	X	X
المغرب	X	X	X	X	X
روسيا	X	X	X		
سوريا	X	X	X	X	
تونس	X	X	X	X	X
أوكرانيا	X	X	X	X	X

#### 4.4 إضافات ذات صلة على سياسة حماية الطبيعة للاتحاد الأوروبي

إلى جانب التوجيهات والاتفاقات الدولية التي ورد وصفها في الفقرات السابقة، توجد كذلك بعض الإستراتيجيات والوثائق الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تركز على حماية الطبيعة والتي قد تكون موضع اهتمام للدول الأوروبية المجاورة.

#### الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي سلسلة من التوصيات والتوجيهات والدراسات حول الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وخلال الفترة من 1996 إلى 1999، أجرت مفوضية الاتحاد برنامج عرض على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بغرض جمع المعلومات التقنية وحفز النقاش بين مختلف الشركاء على إدارة المناطق الساحلية. وفي خطوة تالية تبنت المفوضية إستراتيجية بخصوص هذا الأمر، تلتها توصية بشأن تنفيذ برنامج هذه الإدارة في أوروبا. وقد تم تبني هذه التوصية من قبل المجلس والبرلمان الأوروبي في أيار/مايو 2002<sup>26</sup>. وهذه التوصية غير الملزمة تحدد الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء لوضع إستراتيجيات وطنية لإدارة المناطق الساحلية، بحلول عام 2006.

#### السياسة المشتركة لمصائد الأسماك

في إطار هذه السياسة وضع الاتحاد الأوروبي سلسلة من التدابير الرامية إلى خفض وإزالة الصيد الجائر. وعلاوة على ذلك، تبنت المفوضية بياناً<sup>27</sup> بشأن إستراتيجية لدمج اعتبارات حماية البيئة في السياسة المشتركة لمصائد الأسماك. وتقدم هذه الإستراتيجية مفاهيم مفيدة، يمكن للجيران الأوروبيين الرجوع إليها عند وضع السياسات أو الإستراتيجيات الخاصة لمصائد الأسماك المستدامة.

26 بيان بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: إستراتيجية لأوروبا (COM/00/547 في 17.09.2000) والتوصيات بشأن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في أوروبا (30 أيار/مايو 2002)

27 بيان بتاريخ 14 تموز/يوليو 1999 بشأن إدارة مصائد الأسماك وحفظ الطبيعة في البيئة البحرية، القرار النهائي للمجموعة رقم (99) 363.



# 5 الحالة الراهنة فيما يخص قطاع سياسة حماية الطبيعة

## 5.1 شركاء الاتحاد الأوروبي الشرقيين في سياسة حماية الطبيعة وروسيا

### 5.1.1 مخاوف وتحديات خاصة

إن الضغوط البيئية الرئيسية والتحديات ذات الصلة في البلدان الشرقية الشريكة<sup>28</sup> وروسيا متشابهة وتشمل التلوث الكيميائي والنوي والنفايات، وتلوث المياه والهواء من المصادر الصناعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور المستوطنات والتربة. وهذه المشاكل، التي تتصل بقضايا حماية الطبيعة، ناتجة عن القضايا الأخرى التي غالباً ما تنجم عن عدم كفاية إدارة استخدام الأراضي، وانعدام آليات الرقابة، وضعف تمويل حماية الطبيعة، والسياسة والوعي العام.

هذا ويتعرض البحر الأسود على وجه الخصوص لاستنزاف خطير بسبب مياه الصرف غير المعالجة، مما يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي، والمستوطنات، وموارد مصايد الأسماك، والقيمة الجمالية والترفيهية وجودة المياه.

### 5.1.2 البنية المؤسسية

وفي غضون ذلك، أنشئت هيئات بيئية في جميع البلدان، معظمها من خلال إنشاء وزارة للبيئة. وهذه الوزارات هي المسؤولة عن وضع السياسة البيئية، ووضع وتنفيذ التشريعات واللوائح. وقد صيغت السياسات البيئية للبلدان الشرقية الشريكة من خلال عدد من الاستراتيجيات الوطنية، والتشريعات والبيانات السياسية. كما أعربت كثير من البلدان عن رغبتها بالعمل في اتجاه التقارب مع الاتحاد الأوروبي، وترجمت ذلك من خلال شراكات واتفاقات للتعاون، ومن خلال اعتماد خطط عمل<sup>29</sup> سياسة حماية الطبيعة. وتضم الأهداف البيئية الرئيسية لهذه الخطط وضع إطار للتشريعات والإجراءات الأساسية وضمان التخطيط لحماية الطبيعة. إضافة إلى ذلك، تسعى بعض البلدان الشرقية الشريكة إلى تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية القائمة الخاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق ذات الحماية الخاصة أو تضمينها تشريعات تتعلق بشبكات الحيوانات البرية والإيكولوجية.

يضاف إلى ذلك أن معظم البلدان الشرقية الشريكة قد صادقت على الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية بيرن، واتفاقية إسبو أو اتفاقية آر هوس، ولكنها تفتقر إلى الموارد على المستويين الإقليمي والمحلي لتنفيذ متطلبات هذه الاتفاقات. ومن المؤكد أن هناك جهوداً لتعميم حماية الطبيعة داخل هذه البلدان وتعزيز وتطوير الإجراءات القانونية لمشاركة الجمهور في صنع القرار البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتعاون بين المنظمات غير الحكومية وسلطات الدولة.

وتنص خارطة الطريق للفضاء الاقتصادي المشترك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على "التعاون في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي بما في ذلك تطوير نظم المناطق المحمية، وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي".

28 وتشمل مولدافيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا.

29 هذه الخطط معدة لأوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا.

## 5.2 البلدان المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوروبي في سياسة حماية الطبيعة

### 5.2.1 مخاوف وتحديات خاصة

إن أكثر ما يعانيه الشركاء المتوسطيون<sup>30</sup> هو شح المياه العذبة، واتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه، وتدني جودة المياه، وهيمنة استخدام المياه في الأغراض الزراعية. ولهذا السبب، فإن التحديات البيئية الرئيسية تتعلق بنضوب وتملح إمدادات المياه.

### 5.2.2 البنية المؤسسية

هناك عدد قليل جدا من البلدان التي لديها تشريعات بيئية يعود تاريخها إلى ما قبل أوائل الثمانينات من القرن الماضي. أما اليوم فإن جميع البلدان المتوسطية الشريكة لديها سلطات بيئية إقليمية. وبشكل عام، فإن المؤسسة الرئيسية هي وزارة البيئة. وقد أنشئت وزارات البيئة في بعض البلدان على مدى السنوات القليلة الماضية، وهذه الوزارات هي المسؤولة عن وضع السياسات وتطوير التشريعات، والرصد البيئي، فضلا عن تحديد وإدارة المناطق المحمية.

وتشمل الجهود المبذولة لتعزيز التعاون من أجل حماية الطبيعة بين أوروبا والبلدان الأوروبية المجاورة وضع إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وبرنامج العمل البيئي ذي الأولوية قصير ومتوسط الأجل<sup>31</sup> وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وقد أقيمت عدة مراكز أنشطة إقليمية لتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

وضمن خطط عمل سياسة حماية الطبيعة<sup>32</sup> الحالية وضعت معظم البلدان المتوسطية الشريكة تصورات لتطوير إطار تشريعات وثانوي (تنفيذ) وإجراءات أساسية وضمان التخطيط للقطاعات البيئية الرئيسية بما في ذلك حماية الطبيعة. يضاف إلى ذلك، فإن بعض البلدان تركز على العمل من أجل إقرار الخطط والبرامج ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وتبادل الخبرات بشأن حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الريفية، مع إعطاء اهتمام خاص للأنواع المهاجرة ذات الصلة.

30 هذه الدول هي الواقعة في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل والأردن ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا) وفي شمال إفريقيا (تونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا)

31 تم اعتمادها في مؤتمر هلسنكي 1997 أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة

32 لا توجد بعد خطط عمل لسياسة حماية الطبيعة في ليبيا وسوريا. لا يوجد اتفاقية شراكة مع ليبيا؛ ولم يتم بعد إبرام اتفاقية الشراكة مع سوريا.

# 6 استنتاجات خاصة بالبلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة

## تمويل الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية

منذ بداية إطار التمويل المالي الجديد 2007/2013 يوفر الاتحاد الأوروبي دعماً مالية لسياسة الجوار الأوروبية من خلال وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية<sup>33</sup> المكرسة لهذا الغرض. وتستهدف نواحي مختلفة من التعاون بما في ذلك التنمية المستدامة والبيئة، وتدعم بشكل مشترك أولويات إصلاح متفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية. كما تستهدف وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية التنمية المستدامة والتقارب مع سياسات وقوانين الاتحاد الأوروبي ونأتي بتحسين سريع في القدرة على دعم التعاون عبر الحدود وعلى طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي- وبذلك تعطي جوهر لهدف تجنب خلق خطوط التقسيم الجديدة وتطوير تنمية إقليمية منسجمة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتحل وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي (لجيران جنوب المتوسط) وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة (لجيران في أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي).

وبتوجيه من الأولويات المتفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي تنص وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية على المساعدة بموجب برامج وطنية وإقليمية عبر الحدود وبين الأقاليم. وهناك أيضاً عدداً معين من البرامج الفكرية للإدارة البيئية والمستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة.

إن ميزانية وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية ثابتة حول 12 بليون يورو للفترة 2007 – 2013 وتعني بالواقع زيادة بنسبة 32% مقارنة مع إطار العمل المالي السابق.

وكوسيلة لتقديم المساعدة الفنية بموجب سياسة الجوار الأوروبي فأن وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات<sup>34</sup> وترتيبات التوأمة طويلة الأمد تم توفيرها لبلدان شراكة سياسة الجوار الأوروبي:

- تقدم وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات مساندة فنية وتدريب في مجالات تتعلق بتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي. بما في ذلك ما يتعلق بالتقارب وتطبيق وتنفيذ القانون. وتعتمد المساعدة المساهمة في تقديم الخبرة الملائمة على الطلب وطلبات القنوات لحل المشاكل على المدى القصير<sup>35</sup>.
- تهدف التوأمة لمساعدة البلدان المستفيدة في تطوير إدارات حديثة وذات كفاءة، كما يمكن أن تسهل التقارب التدريجي من قانون الاتحاد الأوروبي حيثما كان ذلك ملائماً.

## 6.1 أهم التحديات والمهام ذات الأولوية

بالنسبة للبلدان الشرقية الشريكة وروسيا، ستكون الحركة نحو المكتسبات البيئية في مجال حماية الطبيعة تحدياً للبلدان المتوسطة الشريكة. وهناك تحديات لا يستهان بها ولا بد من التغلب عليها من أجل تكييف<sup>36</sup> القوانين الوطنية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة. وتشمل هذه التحديات مصاعب مؤسسية وإدارية وتقنية ومالية تختلف بين دولة وأخرى. ولذلك فمطلوب هو وضع استراتيجيات فردية لكل بلد مهم.

وتقترح الفقرات التالية الخطوات الممكنة اتخاذها في اتجاه التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة والقضايا التي سينظر فيها خلال العملية. وتعالج هذه الخطوات فجوه التحليل وتحديد أولويات التقارب، والمتطلبات العامة، وكذلك خمس مهام محددة، مدرجة حسب الترتيب الزمني.

### تحليل الفجوات وتحديد أولويات التقارب

إن الخطوة الأولى التي يتعين على جميع البلدان اتخاذها هي تحديد أولويات وأهداف التقارب. وينبغي إجراء تقييم واقعي إلى أي مدى يمكن للبلد الشريك أن يتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة وفي أي المجالات يمكن للتقارب أن يحقق أعظم الفوائد. ويفترض أن يؤدي هذا إلى وضع أولويات المهام (استناداً إلى إلحاح القضايا، والاعتبارات التشريعية، والتكلفة، والاعتبارات الاقتصادية)، ووضع إستراتيجية وطنية للتقارب مع التشريعات الأوروبية لحماية الطبيعة.

وثمة مهمة هامة في إطار هذه العملية وهي تحليل الفجوة الذي يبحث بوجه خاص:

تحليل الفجوة القانونية: لا بد من تحديد الشكل القانوني للتقارب يتناسب مع الإطار القانوني القائم - على سبيل المثال، ما إذا كان القانون الجديد لحماية الطبيعة يحتاج إلى تطوير، أو ما إذا كان يكفي تعديل القانون الحالي أو إصدار لوائح إضافية.

تحليل الفجوة المؤسسية وتحليل فجوة التنفيذ: بالإضافة إلى تحليل الفجوة القانونية، قد يكون من المفيد مقارنة الهيكل المؤسسي القائم وتنفيذ تشريعات حماية الطبيعة الحالية مع التشريعات المطلوبة في إطار التقارب من أجل تحديد التغييرات والتحسينات اللازمة.

### المتطلبات العامة لعملية التنفيذ

لضمان النجاح في تكييف تشريعات حماية الطبيعة، على السلطات المختصة من البداية إشراك الجهات ذات العلاقة، مثل المزارعين وملاك الأراضي الخاصة، ومجموعات المستعملين، وسلطات التخطيط والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا السياق، هناك ضرورة لحوار ونقاش مستنير لزيادة الثقة في تسمية الموقع، للحد من المقاومة والقلق وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المنفردين. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري فتح حوار لتوضيح التكاليف الحقيقية والفرص.

ويجب وضع مشاركة الجمهور موضع التنفيذ، من خلال تنفيذ اتفاقيه آرهوس<sup>37</sup>، وعلى العموم، هناك حاجة قوية لتعزيز الوعي البيئي. ويجب أن تكون المعلومات العامة متاحة كما يجب مباشرة عمليات التشاور. إن معظم الدول الأوروبية المجاورة لا توفر الإجراءات الكفيلة بمشاركة الجمهور في صياغة وتنفيذ القوانين والأنظمة داخل الدولة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم التنفيذ.

وسيتيم في القسم التالي وصف التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة في خمس خطوات محددة. إن على البلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة أن تقيم أي خطوة هي الأكثر ملائمة، مع مراعاة نقاط الانطلاق.

36 المقصود بالتكيف في هذا المضمون "الاقترب" أو "مقاربة" التشريعات البيئية الأوروبية. لا تستعمل الكلمة "تنفيذ" عند الإشارة إلى دولة ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن التشريعات الأوروبية غير ملزمة لها.

37 وبالنسبة لدول حوض البحر المتوسط، والتي لم توقع اتفاقية آرهوس، فقد يكون في موضع اهتمامها الأخذ بالاعتبار لتوجيه البرلمان الأوروبي رقم EC/2003/4 وتوجيه المجلس بتاريخ 28 كانون ثاني/يناير 2003 المتعلق بحصول العامة على المعلومات البيئية، وكذلك التوجيهات المستقبلية ضمن المقترحات الحالية المقدمة من المفوضية والمتعلقة بهذه القضايا.



## 1. تعزيز تشريعات حماية الطبيعة

بعض البلدان الشريكة بحاجة إلى تعزيز تشريعاتها البيئية أو حتى وضع قانون جديد لحماية الطبيعة لتتمكن من إدخال المتطلبات المختارة من التوجيهات في التشريعات الوطنية. وعند إنشاء شبكة إيكولوجية للمناطق المحمية (على غرار نموذج شبكة المواقع للاتحاد الأوروبي (الطبيعة 2000) التي تغطي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، هناك حاجة لتنفيذ المواد المقابلة في توجيه مستوطنات الطيور كما هي الحال، مثلاً، المادة 4 من توجيهات المستوطنات البيئية التي تنص على أن تقترح البلدان قائمة مواقع مصحوبة بالمعلومات الجغرافية والعلمية اللازمة أو المادة 6 من توجيه المستوطنات التي تذكر تدابير الحماية اللازمة للمواقع في الشبكة الإيكولوجية "الطبيعة 2000". كما ينبغي للتشريع الوطني أن يضع شروطاً من أجل إقامة نظم صارمة لحماية تلك الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بصورة خاصة (المادة 12، توجيهات المستوطنات).

## 2. البنية المؤسسية على المستوى الوطني

سيتعين على البلدان الشريكة في معظم الحالات تعزيز هياكلها الإدارية الضعيفة. إن تطبيق نظام للمناطق المحمية أو التكيف مع السياسة الأوروبية لحماية الطبيعة يتطلب مهام تنسيقية وإدارية في المجالات التالية: تحديد وتعيين المواقع، إدخال تدابير إدارة استخدام الأراضي والتدابير داخل هذه المناطق ورصدها.

وبناء عليه، يجب تعزيز القدرة المؤسسية والإدارية لضمان أن يتم التعامل مع عملية "الطبيعة 2000" بكاملها باعتبارها فرصة لتعزيز صيانة الطبيعة، والتنمية الإقليمية المستدامة. على سبيل المثال، يجب إرساء آليات التنسيق من أجل ضمان إدماج القضايا المتعلقة بحماية الطبيعة ضمن السياسات الأخرى، والوزارات والمؤسسات، على سبيل المثال، الزراعة، ومصائد الأسماك والغابات أو السياحة<sup>38</sup>.

وفي بعض البلدان سيكون من الضروري إجراء الإصلاح الإداري والإصلاح المؤسسي و/أو بناء القدرات من أجل النجاح في اعتماد تشريعات لحماية الطبيعة يمكن أن تتلاقى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. وهذا يشمل أيضاً الأدلة العلمية المناسبة لتحديد المواقع المؤهلة للتعيين.

وإجمالاً، هناك حاجة لمزيد من المسؤوليات والمهام المحددة بوضوح التي تتولاها مختلف هيئات الدولة البيئية والمؤسسات المتخصصة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي لجعل تنفيذ السياسة عملية أكثر فعالية وكفاءة. إن المسؤوليات والمهام المحددة بوضوح سيساعد على تحسين المساءلة والشفافية.

وفي الوقت الحاضر، هناك العديد من المؤسسات في البلدان الشريكة تشترك في إدارة التنوع البيولوجي لكن هناك تداخل في المسؤوليات. ولذلك، فإنها ستستفيد من تفويض واحدة أو اثنتين من المؤسسات والهيئات التابعة لها لتحديد المناطق المحمية وإنشائها ورصدها.

## 3. البنية المؤسسية على الصعيدين الإقليمي/ المحلي

يتطلب إدارة المناطق المحمية مستقبلاً إنشاء هيئات مختصة للحفاظ على الطبيعة على الصعيدين الإقليمي أو المحلي. وهذه الهيئات سوف تكون مسؤولة عن تنفيذ المناطق المحمية وإدخال تدابير إدارة استخدام الأراضي داخل هذه المناطق.

والمهمة الأخرى لهذه السلطات هي تقييم، ورصد، وتقييم حدوث مستوطنات بيئية ودخول أنواع معينة في هذه المناطق. وسيطلب ذلك تعاوناً بين الموظفين المتخصصين وبين جميع السلطات الإدارية ووكالات التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري تدريب أعضاء مختلف الجهات المختصة، وضمان التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في كل مرحلة من المراحل.

#### 4. عملية اختيار المواقع ذات الأهمية الخاصة ومناطق الحماية الخاصة

هناك واحدة من أصعب المهام التي تستغرق وقتاً طويلاً وهي تحديد واختيار المواقع الهامة للأنواع والمستوطنات البيئية في المنطقة استناداً إلى معايير علمية مشتركة فضلاً عن المعايير المنصوص عليها في الملحقات. وينبغي أن تشمل عملية الاختيار أيضاً ترشيح حماية خاصة وفقاً للشروط الواردة في توجيه الطيور.

ومن خلال تجارب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدأ واضحاً أن هذه العملية قد تستغرق 10 سنوات. ولذلك، ينبغي البدء بهذا الإجراء في أقرب وقت ممكن.

وفي هذه العملية فإن مساعدة أحد الخبراء المدربين تدريباً خاصاً قد يكون مفيداً، لاسيما عندما يكون على البلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة التكيف مع خبرة وإدارة بيئية محدودة داخل الهيئات والمؤسسات. ويمكن للبلدان الشريكة التي سبق لها أن انضمت إلى شبكة إيميرالد كجزء من اتفاقه بيرن ومناطق الحماية ذات الاهتمام الخاص أن تدرس ذلك في إطار هذه العملية.

أما الخطوة التالية المحتملة فقد تكون تسمية هذه المواقع كمناطق صيانة خاصة أو مناطق حماية خاصة، وإنشاء خطط إدارة وغيرها من الإجراءات الضرورية وبعد مناقشات مع ملاك الأراضي والمديرين، واتخاذ ترتيبات لإدارة الموقع. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري دفع تعويض عن تقييد عمليات الإدارة.

#### 5. خطوات إضافية

من الممكن للسياسات والبرامج المترابطة والمتكاملة للمناطق المخصصة أن تعزز نجاح تكيف التشريعات الأوروبية لحماية الطبيعة. لذا، فإن قدرات مواقع شبكة "الطبيعة 2000" والأنشطة والفوائد المرتبطة بها ينبغي أن تدمج في خطط التنمية المحلية، والريفية، والإقليمية إلى أقصى حد ممكن. وهذا يتطلب إجراء استعراض شامل للأهداف القطاعية (مثلاً تغطية النقل، وحوافز التنمية الاقتصادية المحلية). كما أن التخطيط العمراني المتكامل يمكن أن يوضح المسائل المتعلقة بالوصول، وعلى الأخص عن طريق تحديد مناطق مقيدة الدخول والمناطق التي ينبغي أن تظل مفتوحة أمام التنمية الاقتصادية والترفيهية<sup>39</sup>.

ويجب كذلك إنشاء جهاز وطني كفو للرصد البيئي للمناطق المحمية، وذلك باستخدام منهجية منسقة تقوم بها هيئة واحدة. وهذا قد يتطلب أيضاً تدريب الموظفين.

#### 6.2 التكاليف التقديرية لتنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة في الدول الأعضاء الجديدة

إن تكاليف تنفيذ التشريعات البيئية تلعب دوراً هاماً في المناطق التي تواجه قيوداً مالية مشددة للإدارة البيئية، كما هو الحال في معظم البلدان الشريكة في سياسة حماية الطبيعة.

وخلافاً للتشريعات التي تتناول إدارة النفايات أو حماية الهواء، فإن سياسة حماية الطبيعة لن تتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات في البنية التحتية. وربما يكون توجيه المستوطنات البيئية والطيور البرية أكثر تطلباً من حيث التكلفة التنظيمية والمؤسسية<sup>40</sup>. كما أن نطاق هذه التكاليف يتوقف أيضاً على مستوى التنفيذ الذي تختاره هذه الدول.

وعند مناقشة تكاليف شبكة "الطبيعة 2000"، فكثيراً ما أشار أصحاب المصلحة المحليين إلى القيود على نشاطهم الاقتصادي الناجمة عن تخصيص أو إدارة الموقع. وفي الواقع أن هذه القيود قد تكون محدودة بدرجة أكبر مما يتوقع كثيرون، لأن "الطبيعة 2000" لا تتطلب عادة وقف الأنشطة الاقتصادية. بيد أن "الطبيعة 2000" يمكن أن تؤدي إلى تكاليف إضافية، مثل تخفيض أسعار الأراضي الزراعية أو زيادة أسعار المنازل في المناطق المجاورة. إن التغييرات في استخدام الأراضي، مثل إدخال أساليب أكثر استدامة في صيد الأسماك أو في الزراعة داخل المواقع المحمية، قد تكون ضرورية أيضاً.

إن التغلب على هذه التكاليف سيتطلب معلومات و مبادرات زيادة الوعي من جانب المسؤولين الحكوميين. وسوف يكون على السلطات أن تشرح لأصحاب المصلحة كيف ولماذا تم تحديد موقع ما، بما في ذلك شرح الفوائد الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة لهذا التخصيص. قد يستفيد أصحاب العلاقة من السكان المحليين من خدمات النظام الأيكولوجي؛ على سبيل المثال، إذا كان بالإمكان تجنب تكلفة خيارات المياه قبل المعالجة أو إيجاد مصادر بديلة للمياه عن طريق الحد من خطر تلوث المياه الجوفية. ومن أجل ضمان النجاح في تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحمية، فسوف تكون هناك حاجة لأنشطة إدارة طويلة المدى ولموارد كافية لدعم وتطوير المبادرات (مثلا مركز إعلامي جديد ، دورة مسارب).

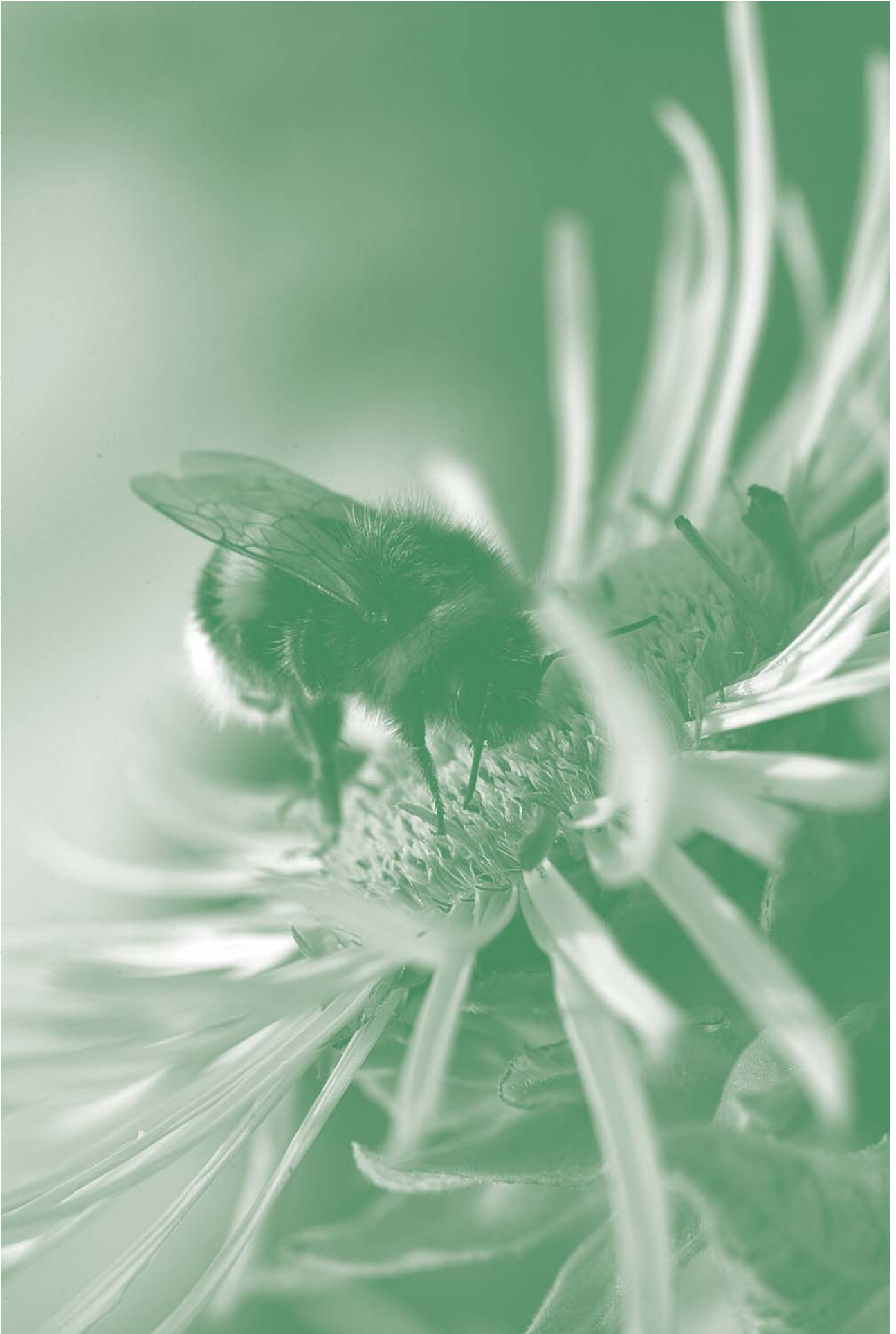
استنادا إلى التجارب السابقة، فإن تكلفة "الطبيعة 2000" في التحديد، والتخطيط، والإدارة، والاستثمارات تختلف اختلافا كبيرا بحسب الموقع. وتتراوح التقديرات ما بين 20 جنيهاً إلى 500 جنيه للهكتار في السنة، أو 15.000 جنيه للموقع إلى 2 مليون دولار / للموقع / السنة<sup>41</sup>. وقد أسفرت تقديرات التكاليف عن 6.1 بليون جنيه في السنة لمشروع الاتحاد الأوروبي 25، ولكن هذه التكاليف بحاجة إلى مزيد من الصقل والتحسين<sup>42</sup>.

إن الأموال قد تكون متاحة من عدد من المصادر (مثل البرامج الوطنية، والثنائية أو الدولية<sup>43</sup>، وصناديق الاتحاد الأوروبي). كما يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في الاستثمار والتمويل البيئي. وبشكل عام، فإن هذا التمويل عادة ما يصبح متاحا في حال وجود علاقة ايجابية بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. إن تلقي هذه الأموال يتطلب وعياً بإمكانيات التمويل والقدرة في الحصول على الأموال.

41 (2002) WWF/IEEP : ص. 24

42 بيان عن تمويل الطبيعة 2000. القرار النهائي للمجموعة (20499) رقم 431

43 مثال، برنامج الاتحاد العالمي للمحافظة على الثروات الطبيعية غرب/وسط آسيا وشمال إفريقيا (ويسكانا)



# 7 معلومات إضافية

## لمزيد من المعلومات حول التقارب مع سياسة الاتحاد الأوروبية لحماية البيئة والطبيعة وتنفيذها:

- إدارة المصادر البيئية (ERM) (2003): التقارب مع التشريعات البيئية للاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى: دليل. تم إعداده للمفوضية الأوروبية.
- المفوضية الأوروبية (2001): إدارة مواقع الطبيعة 2000 – شروط المادة 6 من توجيهات 'المستوطنات' EEC/92/43. المفوضية الأوروبية (2001): مزايا الامتثال للمكتسبات البيئية للدول المرشحة. القسم د – توجيهات حماية الطبيعة. التقرير النهائي. متوفر على الرابط
- [http://ec.europa.eu/environment/enlarg/benefit\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/enlarg/benefit_en.htm) (تم الدخول إليه في 07.10.2007)
- المفوضية الأوروبية (2003): كتيب تنفيذ التشريعات البيئية الأوروبية (2003): الفصل 6: حماية الطبيعة. متوفر على الرابط <http://ec.europa.eu/environment/enlarg/handbook/handbook.htm> (تم الدخول إليه في 07.10.2007)
- المفوضية الأوروبية (2003): الحياة للطبيعة 2000-10 سنوات من تنفيذ اللوائح. المفوضية الأوروبية (2003): دليل تفسير مستوطنات الاتحاد الأوروبي. أوروبا 25.
- المفوضية الأوروبية (2004): قابلية التطبيق لخريطة طريق التقارب لـ NIS لمنطقة البحر المتوسط التقرير النهائي المفوضية الأوروبية (2005): الطبيعة 2000 – الحفظ في الشراكات. متوفر على الرابط [http://ec.europa.eu/environment/nature/info/pubs/docs/nat2000/conservation\\_in\\_partnership.pdf](http://ec.europa.eu/environment/nature/info/pubs/docs/nat2000/conservation_in_partnership.pdf) (تم الدخول إليه في 07.10.2007)
- المفوضية الأوروبية (2005): تمويل الطبيعة 2000 – كتيب إرشادي. متوفر على الرابط [http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/financing/docs/financing\\_natura2000\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/financing/docs/financing_natura2000_en.pdf) (تم الدخول إليه في 07.10.2007)
- المفوضية الأوروبية (2007): وثيقة إرشادية حول المادة 6(4) من "توجيه المستوطنات" EEC/92/43. متوفر على الرابط [http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/management/docs/art6/guidance\\_art6\\_4\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/management/docs/art6/guidance_art6_4_en.pdf) (تم الدخول إليه في 07.10.2007)
- f منتدى المستوطنات الأوروبي (2006): نحو رقابة على التنوع الحيوي الأوروبي – التقييم والرقابة والتبليغ عن وضع الحفظ الخاص بالأنواع والمستوطنات الأوروبية. النتائج والتعليقات والتوصيات لمنظمات غير حكومية ضمن منتدى المستوطنات الأوروبي. حزيران/يونيو 2006
- (2006) LDK-ECO S.A.: دعم المديرية العامة للبيئة لتطوير مبادرة إزالة التلوث في البحر المتوسط "أفق 2020". مراجعة الأنشطة المستمرة وتلك التي تم إنجازها. تم إعداده للمديرية العامة للبيئة، المفوضية الأوروبية.
- (2002) WWF/IEEP ترويج المزايا الاقتصادية- الاجتماعية للطبيعة 2000. تقرير عن الخلفية للمؤتمر الأوروبي حول "ترويج المزايا الاقتصادية- الاجتماعية للطبيعة 2000" في بروكسل، 28-29 تشرين ثاني/نوفمبر 2002
- (2004) WWF الطبيعة 2000 في الدول الأعضاء الجديد في الاتحاد الأوروبي: تقرير عن الحالة وقائمة بمواقع لمستوطنات وأنواع مختارة – تغطي جمهورية التشيك والمجر وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا، وكذلك تقارير عن الحالة في قبرص وأستونيا ولاتفيا وأيضاً بلغاريا ورومانيا.

## المواقع الإلكترونية:

- [http://ec.europa.eu/environment/nature/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/nature/index_en.htm)  
وكالة البيئة الأوروبية: <http://themes.eea.europa.eu/> ; ؛ معلومات متعلقة بوسط معين (الطبيعة):  
[http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/nature](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/nature)



ISBN 978-92-79-08297-9



9 789279 082979